## من تراثنا التربوى الحديث :

# الفكرة الديمقراطية فى التربية (*)

للاستاذ عباس محمود العقاد

لولا التعليم الديمقراطى على قواعد الدين ، لما وجد التعليم الديمقراطى على قواعد النظم السياسية · وقد نشأ التعليم على قواعد الدين ـ فى القارة الأوربية ـ يوم ترجم الكتاب المقدس الى اللغات التى تتكلم بها الشعوب ، وكان الاطلاع عليه قبل ذلك مقصورا على العارفين باللغة اللاتينية الفصحى ، فلم تكن هناك سبيل الى ديمقراطية فى التعليم ، مع هذه التفرقة بين الطائفة التى تتولى التعليم ، وبين سواد الناس ·

ثم جاء « كلفن » وأصحابه فأوجبوا التعليم على كل من يدين بالمسيحية، فريضة يطالب بها كما يطالب بأداء شعائر الدين ، ومن ثم لم يكن شيوع الديمقراطية السياسية بين الأمم التى عملت بهذه الفريضة عرضا من عوارض

---

(*) مجلة ( الكتاب ) ، دار المعارف ، القاهرة ، مارس ١٩٤٨ ، ص ص ٣٦٩ ـ ٣٧٢ ·

**كلمة من التحرير :**

اذا كان جهدنا فى هذه المجلة يتجه بها الى أن تكون قناة للتعبير عن رأى الباحثين المعاصرين فى قضايا التعليم ومشكلاته وفى مفاهيم التربية وأسسها ، فاننا نؤمن فى الوقت نفسه بضرورة الاستفادة من تلك الاراء والدراسات التى كتبها مفكرونا وأساتذتنا فى عهود سابقة وخاصة هؤلاء الذين كانوا يتسعون بالبعد الثقـــافى العام والذى لم يحصرهم فى نطاق ( مهنة ) التعليم ·

ان ذلك يؤكد لنا أن قضية التربية والتعليم هى قضية المجتمع بأسره ، كلما تعددت زوايا الرؤية لها ، كلما اقتربنا من التشخيص الدقيق ، ومن الفهم السليم لها ·

وسوف نراعى باذن الله أن تكون « الاثار التربوية » المنتقاة مما نشر من قبل فى دوريات أو مؤتمرات أو مذكرات ولم تجمع بعد ذلك فى كتاب كما حدث بالنســـبة لكثيرين ، وبالتالى نكون قد يسرنا للاجيال الجديدة فرصة الاطلاع عليها وعقد الروابط والصلات بين فكر الاجيال السابقة حديثا وبين الاجيال المعاصرة ·

المصادفة والاتفاق · بل كانت ديمقراطية الدين سبيلا الى ديمقراطية السياسة· فتقدمت الحرية الشعبية فى سويسرة والبلاد الواطئة وبلاد الشمال ، والبلاد الانجليزية ، والبلاد الأمريكية التى رحل اليها المتطهرون وأمثالهم من جميع هذه الأقطار ؛ لارتباط وثيق بين ديمقراطية التعليم على قواعـــد الدين ، وديمقراطية التعليم على قواعد السياسة ·

أما فى الاسلام فالديمقراطية أصل من أصوله الاولى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ، ولا وساطة بين الخالق والمخلوق ، ولا فضل لأحد على أحد بغير التقوى ، وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ؛ وكل أولئك من مبادىء الديمقراطية فى الاعتقاد ومبادىء الديمقراطية فى السياسة ·

ثم اتسع نطاق المعلومات الانسانية ، فوجدت العلوم الطبيعية أو العلوم التجريبية الى جانب علوم الدين ، وتعدد المعلمون بعد أن كان التعليم وقفا على أحبار الدين وشيوخه ، وظهرت الديمقراطية السياسية أو الاجتماعية فى هذا المجال مع الديمقراطية الدينية ، وعمت مبادىء الحرية ــ نظرا على الاقل ــ بغير فارق بين العقائد والآراء ·

ولم يتجاوز دستور التعليم الديمقراطى فى هذه الفترة ، مارســـمه « جفرسون » الرئيس العظيم الذى يعد واحدا من أربعة أو خمسة بين أعظم الرؤساء فى الجمهورية الأمريكية الكبرى · وخلاصته أن العلم ضمان للحرية الفردية والحرية القومية ، وأن ترقية الأمة أمانة فى عنق الأمة بأسرها وليس بالأمانة « الخاصة » التى تناط بفريق من السادة وأصحاب المزايا الموروثة . وأن التعليم حق لجميع الرعايا من البيض والسود ومن الأصلاء والمهاجرين. وأن العلم محقق الفائدة لجميع الناس على اختلاف الطبع والاستعداد · فان التهذيب ــ ان لم يجعل الشوك زيتونا وعنبا فانه يلطف من ضرره ويحيله الى مصلحة مطلوبة ، وان الطبقات لا تخلق بالقوانين والمزايا المصطنعة . بل توجد حين توجد بما بين الناس من الفوارق العقلية والخلقية ، وان نظام الطبقات فى القارة الأوربية صائر لا محالة الى الزوال ·

وقد كان جفرسون يقول بفرض التعليم الالزامى على جميع الاطفال ، ولكنه يؤجل تنفيذ هذه الفريضة بسلطان الدولة لأسباب عملية لا شأن لها

بصحة الفكرة فى أساسها · فقال فى سنة ١٨١٧ : « ان الصبر على الأحوال النادرة التى يأبى فيها الأب تعليم ولده خير من ازعاج الشعور العام باكراه الطفل على التعلم قسرا بغير مشيئة أبيه » ·

وتلك هى خلاصة الأسس الديمقراطية فى نظام التعليم ، أو تلك هى طلائع الفكرة الديمقراطية فى نظام التربية العامة فى العصر الحديث · ولكن المسألة قد تطورت حتى أصبح مجرد القول بفكرة ديمقراطية فى تعليم الأمة يبدو ـ للوهلة الأولى ـ كأنه مناقضة للقواعد الديمقراطية من الأســـاس · فكيف تكون للتربية الديمقراطية فكرة مقررة ؟

ان الديمقراطية تتلخص فى كلمة واحدة : هى الحرية الفردية ·

فليس للدولة من الحق على الأفراد ما يبيح لها أن تصوغهم كما تشاء فى قالب مرسوم ، وليس لها أن تقرر تعليما خاصا يلتزمه كل فرد من رعاياها منذ صباه ·

ذلك مفهوم فى التعليم الدينى ، ومفهوم فى بلاد السلطان المطلق على اختلاف نظمه ودعاواه · فالتعليم الذى تتولاه « السلطة الدينية » يقوم على الأسس التى يفرضها رجال الدين ·

والتعليم فى البلاد التى تخضعلنظام النازية ـ مثلا ـ يفرضه الزعيم ، وينزع به الى تحقيق أغراضه وتربية الناشئة على المذاهب والأفكار التى تحقق له تلك الأغراض · وهـــو الذى يبث فيها عقائدها النفسية أو عقـــائدها الاجتماعية ، كالايمان بالعنصر ، أو الايمان بتجديد مجد الأولين ، أو الايمان بقداسة الزعامة واستمدادها الوحى والالهام من الله ·

والتعليم فى البلاد الشيوعية يقوم به أناس يؤمنون بالتفسير المـادى للتاريخ ، وينكرون كل مذهب غير مذهب « المادية الماركسية » ، ويوجهون الناشئة الى الغاية التى بشر بها كارل ماركس دون كل غاية أخرى ·

فما هى الفكرة التى تفرضها الديمقراطية على جميع الناشئين ؟ وما هو أساس التعليم الذى يقوم على تعليم الناشىء من طفولته الى أن يتخرج فى معاهد العلوم العليا ؟

لابد من مرجع لكل نظام من نظم الدراسة · لأننا لا ننشىء المدارس طفرة فى كل جيل ، ولا نقطع الصلة فى كل مرحلة من مراحل الدراسة بما كان قبلها من المراحل ، ولا يزال أثره باقيا فى كل مجتمع · فكيف نوفق هنا بين حق الفرد وواجب الدولة ؟ هل يكون لكل فرد نظامه ، أو يكون لجميع الأفراد نظام واحد ؟ وعلى أى أساس يقوم ؟

ان الموانع التى تعترف بها الديمقراطية أيسر معرفة من الموجبات والمقررات · فليس للدولة أن ترغم أحدا على عقيدة ، وليس لها أن تسمح بارغام أحد لأحد على هذه العقيدة ، وليس لها أن تقيد المستقبل بقيد من الحاضر أو الماضى لا فكاك منه لمن يأباه ·

وكل هذه الموانع أو « السلوب » متفق عليها بين رجال التربية الديمقراطية ·

ويبقى عنصر التقرير والايجاب ، وهو يتلخص « أولا » فى تزويد الطالب بالوسائل الايجابية لتقدير الحرية الفردية وحسن التصرف فيها ، والاقلال من القيود فى طور الدراسة الذى لا يملك فيه الناشىء قدرة الموازنة والاختيار ، ثم ارساله على سجيته يختار بعد ذلك ما يشاء ·

هذا « أولا » ·· أو هذه هى وجهة النظر الأولى · ولكنها لا تستوعب وجهة النظر كلها فى هذه المسألة · لأننا ينبغى أن نذكر أن « الديمقراطية المطلقة » او ديمقراطية « دعه فى سبيله » Laisser faire قد تطورت مع الزمن ، ولا تزال تتطور سى هذه الأيام على الخصوص · فقد تبين من العوارض السياسية ، والعوارض الاقتصادية والاجتماعية ، أن للأمة مصالح مشتركة لا يسهر عليها كل فرد على حدة ، ولا تترك بغير عناية عامة ، ولابد من الرجوع بهذه العناية العامة الى هيئة قومية ، تكفل للأفراد حرياتهم من طريق تنظيم العلاقات المشتركة بينهم ، فهى تنظيم للحرية الشخصية وليست تسليطا لفرد أو أفراد معدودين على جميع الأفراد ·

ومن هنا نشأت فكرة « التأميم » Nationalization الى جانب فكرة الحرية الفردية · ولم تنشأ لتقييد هذه الحرية بالبداهة . بل نشأت لتقدير

العمل الذى لا بد من اسناده الى الدولة ، أو الى الهيئات العامة ، لكفالة حظ الفرد من جميع الحريات ٠

وتأميم التعليم لا يستلزم حتما أن تتولاه الدولة بسلطان القانون ٠ فقد تتولاه معها هيئات حرة تتكيف فى انتشارها بمطالب الفرد ومطالب الجماعة، ويتخذ منها كل فرد وجهته التى يتجه اليها كما يشاء ، وكل ما لها من ضابط أنها تعطى المجتمع ما يحتاج اليه ٠ فلا يكثر تعليم الصناعة حيث ينبغى أن يكثر تعليم الزراعة ، ولا تزيد المعارف النظرية حيث ينبغى أن تزيد المعارف العملية ، ولا يجور حق الكثرة على حق القلة من المتعلمين ٠

وأيا كان نظام التأميم فالمبدأ المتفق عليه هو مبدأ المساواة فى الفرص والمساواة فى الحقوق ٠

وليس معنى ذلك أن الديمقراطية تبطل المساواة بين الملكات والأعمال٠ فليس فى استطاعتها أن تبطل الفـــوارق بين الناس فى العقـــول والأذواق والميول ٠ ولكنها لا تبنى هذه الفوارق على أساس الدعاوى الموروثة أو المزايا التقليدية ، بل تبنيها على أساس القدرة والاستعداد ٠

فيجوز مثلا أن توجد مدرسة تتقاضى من التلميذ أضعاف الأجر الذى تتقاضاه مدرسة أخرى ٠ كما يجوز أن يوجد فى الأمة من يشـــترى ثوب الحرير ويشترى ثوب القطن ، ومن يتناول الأطعمة الغالية ويتناول الأطعمة الرخيصة ٠ ولكن الذى لا يجوز فى الديمقراطية أن يدفع التلميذ عن مدرسة لأنه ابن فلان ، ويقبل فيها لأنه سليل آل فـــلان ٠ ما دام كلاهما قادرا على الشروط التى تطلبها من كل تلميذ ٠

والفرق بين الديمقراطية والنظم العتيقة فى التعليم ، أن تلك النظم كانت تجعل العلم حكرا لفئة من الأمة دون سائر فئاتها ، ولو لم يكن لتلك الفئة حظ من الذكاء والاستفادة من العلم الذى تحتكره وتصد الآخرين عنه ٠

أما الديمقراطية فهى تسلم أن الفوارق العقلية بين الناس موجودة فى كل أمة ، وتسلم أن هذه الفوارق موجبة لاختلاف الدراسة ــ لو أمكن قياسها بمقياس عادل لا تمييز فيه لطبقة على طبقـة ولا لفريق على فريق . ولكنها

تسلم كذلك أن هذا المقياس العادل غير ميسور ، وغير مأمون أن يوكل الفصل فيه للحاكم أو لخادم الدولة · فلا مناص اذن من المســـــاواة العامة وترك التخصيص والتمييز لميزان الواقع وتقدير الظروف ·

فالأمر فى هذه المساواة العامة أمر ضرورة قائمة تقل الحيلة فى علاجها، وليس الأمر فيه أمر التسليم بالغاء الفوارق وتعميم المساواة ·

والأمم ـ ولا شك ـ قد تخسر بهذه المساواة « الفرضـــــية » بعض الخسارة فى تربية أبنائها · ان التجارب قد دلت على أن توارث الصناعة فى أسرة من الأسر ينفع الصناعة وينمى الملكة اللازمة لاتقانها · والتجارب قد دلت على أن توارث الحكم فى بيئة خاصـــــة ينشىء من أبنائها حكاما مخلوقين للحكم ملهمين فى تصريف معضلاته ودواعيه · فالغاء مزايا الأسر يلغى هذه الفرص التى يتيحها استمرار المرانة لبعض أبناء الأمة ، ويلحق بعض الخسارة ببعض الصناعات وبعض الملكات ·

الا أن الموازنة بين هذه الخسارة وبين خسارة الأمة من حصر الفوارق فى المزايا الموروثة والدعاوى التقليدية ، تنتهى بنا الى نتيجة لا تحتمل الخلاف الكثير : وهى أن خسارة التمييز أعظم جدا من خسارة المساواة ·

فكل فكرة للتربية فى نظام الديمقراطية لا تفهم ولا تتم بمعزل عن هذه المساواة فى الفرص والحقوق ، ولا تفهم ولا تتم بمعزل عن الحرية الفردية وان كانت هذه الحرية قابلة للتنظيم ، تارة بالتأميم وتارة باستحياء ما يستحق الحياة من القديم ·